

## رندة حيدر\*

### ترحيل اللاجئين الأفارقة عن إسرائيل عنصرية واستخفاف بالقانون الدولي

في مطلع هذه السنة بدأت الحكومة الإسرائيلية حملة لدفع طالبي اللجوء الأفارقة إلى مغادرة إسرائيل أطلقت عليها اسم "مسار خاص للمغادرة الطوعية للمتسولين إلى إسرائيل"، ووضعت هؤلاء اللاجئين أمام خيارين: إما الرحيل، وإما السجن. هذه القضية التي قسّمت المجتمع الإسرائيلي وأثارت سخط المجتمع الدولي، هي أقرب إلى عملية ترحيل قسري ذات طابع عنصري، تجري بتحريض وتشجيع من حكومة اليمين الحاكم.

أمام طالبي اللجوء الأفارقة ثلاثة أشهر لمغادرة إسرائيل طوعاً، وإلا التعرض للملاحقة ودخول للسجن. وأعلنت الحكومة استعدادها لتقديم مبلغ ٢٣٠٠ يورو إلى كل فرد مع تذكرة سفر للانتقال إلى دولة ثالثة مستعدة لاستقبالهم.

في هذه الأثناء تحدثت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن مفاوضات تجريها الحكومة الإسرائيلية مع أوغندا ورواندا لاستقبال هؤلاء اللاجئين، لكن هاتين الدولتين سرعان ما أعلنتا عدم موافقتهم على ذلك، بعد أن تبين أن عدداً من اللاجئين الذين رُحّلوا إلى أوغندا ما

**في** الوقت الذي تحاول دول العالم الغربي العثور على حلول إنسانية لمواجهة أكبر موجة لجوء وهجرة غير شرعية شهدتها العالم منذ الحرب العالمية الثانية، تشنّ الحكومة الإسرائيلية أشرس حملة ملاحقة وتضييق ضد اللاجئين الأفارقة الذين يعيشون على أرضها منذ عدة أعوام، والذين لا يتعدى عددهم ٣٨,٠٠٠ لاجئ، وذلك من خلال وضعهم أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الرحيل طوعاً، وإما السجن.

واشدت هذه الحملة في مطلع العام الجاري عندما أعلن وزير شؤون الأمن الداخلي غلعاد أردان (من الليكود) ووزير الداخلية آرييه درعي (من حزب شاس) أن

\* باحثة لبنانية.

تتعارض مع القانون الدولي، ورفضت إعطاء الموافقة على سجن طالبي اللجوء لمدة زمنية غير محدودة لأن ذلك يتعارض مع القانون الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى احتدام المواجهة بين الحكومة الإسرائيلية وبين محكمة العدل العليا.

### جذور المشكلة

من هم طالبو اللجوء الأفارقة؟ كيف وصلوا إلى إسرائيل؟ وما الأهداف السياسية التي يسعى نتنياهو لتحقيقها من خلال تطبيق سياسة الترحيل القسري؟ يعيش حالياً في إسرائيل ٣٨,٠٠٠ طالب لجوء، ٧٠٪ منهم من إريتريا، و٢٠٪ من السودان. وموجة لجوء الأفارقة إلى إسرائيل بدأت في سنة ٢٠٠٠، وذلك جراء الاضطهاد الديني الذي شهده جنوب السودان وإريتريا، والمذابح في دارفور، والحروب الأهلية والاستبداد السياسي والضائقة الاقتصادية التي تعيشها دول أفريقية عديدة. لقد اعتقد اللاجئون الأفارقة أنهم سيجدون في إسرائيل ملاذاً آمناً وبلداً مزدهراً فتوجهوا إليها عابرين صحراء سيناء أحياناً سيراً على الأقدام، بمساعدة شبكات التهريب من قبائل البدو في سيناء التي حولت مأساة هؤلاء اللاجئين الإنسانية إلى تجارة مربحة. وتراوحت المبالغ التي كان يتقاضاها المهربون ما بين ٥٠٠ دولار وأكثر من ٣٠٠٠ دولار. وتعرض اللاجئون خلال عمليات التهريب لمختلف أعمال العنف كالاغتصاب والخطف ومطالبة أهالي اللاجئين بقدية مالية، وصولاً إلى القتل. وتشير التقارير إلى أنه خلال سنة ٢٠٠٧ وحدها مات أو اختفى أكثر من ٤٠٠٠ لاجئ أفريقي خلال عبوره

لبثوا أن غادورها وتوجهوا إلى أوروبا. بعد ذلك بدأت حكومة إسرائيل بإجراء مفاوضات مع مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة لحل مشكلة طالبي اللجوء، وجرى الاتفاق بين الطرفين على أن تستقبل إسرائيل ١٦,٢٥٠ لاجئاً، على أن يغادر الباقون إسرائيل خلال عام ونصف عام، غير أن نتنياهو سرعان ما تراجع عن هذا الاتفاق تحت ضغط أعضاء حزبه والأحزاب اليمينية الأخرى، التي رفضته رفضاً قاطعاً واعتبرته خضوعاً لليسار ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، فعدت المشكلة كلها إلى نقطة الصفر، وتحولت قضية ترحيل طالبي اللجوء الأفارقة إلى مشكلة قسّمت المجتمع الإسرائيلي بين مؤيد ومعارض.

فقد اعتبرت أحزاب اليمين طالبي اللجوء الأفارقة "متسللين" دخلوا إسرائيل بصورة غير شرعية، وهم يعيشون عالية على المجتمع الإسرائيلي، ويحولون الأحياء التي يسكنون فيها إلى أوكار للعنف والمخدرات والفقر، وهم أشبه "بالسرطان في جسد المجتمع الإسرائيلي"، بحسب وصف وزيرة الثقافة ميرى ريغيف.

في مقابل هؤلاء برزت مواقف إسرائيلية رافضة للترحيل القسري لهؤلاء الأفارقة، لم تقتصر على أوساط اليسار ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، بل تعدتها أيضاً إلى أوساط إسرائيلية اعتبرت أن إسرائيل هي في الأساس مجتمع مهاجرين، وعليها ألا تتخلى عن طالبي اللجوء الأفارقة، وأن ما تفعله الحكومة هو جريمة أخلاقية.

المعارضة الأكثر فاعلية لقرارات الحكومة الجائرة في حق طالبي اللجوء، جاءت من محكمة العدل العليا في إسرائيل التي اعترضت على خطط الترحيل القسري التي

على طول الحدود مع مصر يمتد على مسافة ٣٤٠ كيلومتراً، ويبلغ ارتفاعه ٥ أمتار وتعلوه الأسلاك الشائكة، وهو مزود بكاميرات وأبراج مراقبة. وبهذه الطريقة توقفت موجة الهجرة إلى إسرائيل بصورة كاملة (راجع الجدول أدناه)، حتى إن سنة ٢٠١٤ لم تسجل أي نسبة للدخول.

صحراء سيناء.<sup>٢</sup> استغل المهربون وجود ثغرات في السياج الحدودي بين مصر وإسرائيل لتسهيل عبور اللاجئين الأفارقة، وقد بلغ عدد هؤلاء الذروة خلال سنتي ٢٠١٠ و٢٠١١، إذ تخطى عدد اللاجئين ١٤,٧١٥ لاجئاً. وفي سنة ٢٠١٣ اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً ببناء سياج

عدد اللاجئين الأفارقة الذين اجتازوا الحدود الجنوبية لإسرائيل حتى تموز/يوليو ٢٠١٣\*

السنة	العدد
٢٠٠٦	٢٧٥٨
٢٠٠٧	٥١٣٢
٢٠٠٨	٨٨٦٦
٢٠٠٩	٥٢٦١
٢٠١٠	١٤,٧١٥
٢٠١١	١٤,٧١٥
٢٠١٢	١٠,٤٢١
٢٠١٣	٣٥
المجموع	٦١,٩٠٣

\* المصدر: "سلطة السكان والهجرة وعبور الحدود في إسرائيل": والمجموع هذا هو العدد الإجمالي للذين دخلوا إسرائيل بطريقة غير شرعية، لكن عدد الذين بقوا فيها حتى تموز/يوليو ٢٠١٣، هو ٥٤,٢٠١. ولمزيد من المعلومات انظر الرابط الإلكتروني التالي:

<http://piba.gov.il/PublicationandTender/ForeignWorkersStat/Documents/560843nnew4.pdf>

عملية قد تستغرق أسابيع وربما أشهراً. مَنْ يفشل في الاختبار يُرحل فوراً، ومَنْ يتم التأكد من هويته والتحقق من أسباب فراره من بلده يُفرج عنه ويُعطى إذنًا بالإقامة الموقته، وهنا تبدأ مرحلة جديدة لا تقل صعوبة وهي إيجاد عمل وسكن في مجتمع عنصري يرفض الآخر، ولا سيما إذا كان أسود البشرة وغير يهودي.

فور دخول اللاجئين الأفريقي الأراضي الإسرائيلية كان يُلقى القبض عليه ويُنقل إلى أقرب قاعدة للجيش الإسرائيلي، أو يجري توقيفه في مركز للاحتجاز مخصص لهذه الغاية، حيث يجري التأكد من هويته، وأنه لا يأتي من دولة معادية. وهناك تؤخذ بصمات اللاجئين ويخضعون للفحص الطبي، ثم يوضعون قيد التوقيف لدراسة ملفاتهم، وهي

ضدهم، حتى إن بنيامين نتنياهو نفسه صوّره بـ "الكارثة الوطنية". ورأى وزير الداخلية آرييه درعي في مقابلة أجرتها معه "يسرائيل هَيوم" (ملحق يوم السبت، ٤/٥/٢٠١٨) أنه لو أن إسرائيل لم تبني الجدار لوصل عدد "المتسللين" إلى مليون لاجيء ولباتوا يشكلون خطراً وجودياً على إسرائيل لا يقل خطورة عن خطر إيران.

### فشل الخطط الحكومية

فشلت الخطط الحكومية التي وُضعت للتخلص من طالبي اللجوء الأفارقة فشلاً ذريعاً الواحدة تلو الأخرى. فقد فشلت خطة الترحيل إلى دولة ثالثة، بعد أن جوبهت بمعارضة كبيرة وحادة من المجتمع الدولي ومن منظمات حقوق الإنسان.

ففي ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٨ أصدرت منظمة العفو الدولية (أمнести إنترناشونال) بياناً أدانت فيه بشدة قرار الحكومة الإسرائيلية ترحيل اللاجئين الأفارقة إلى دولة ثالثة، واعتبرته تهرباً من واجباتها. ورأت في تقديم السلطات مبلغ ٢٣٠٠ يورو لتشجيع ترحيل اللاجئ إلى دولة أخرى هي أوغندا أو رواندا، "عملاً مقبلاً". وصرح فيليب لوثر مدير الأبحاث في برنامج أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط في المنظمة، قائلاً: "كيف يمكن للحكومة الإسرائيلية الحديث عن رحيل طوعي عندما يكون الخيار هو بين الترحيل أو السجن لفترة غير محدودة؟" وأشارت "أمнести" في بيانها إلى أن إسرائيل هي بين الدول ذات الناتج الفردي الصافي الأكثر ارتفاعاً في المنطقة، وهو أعلى بـ ٥٠ مرة تقريباً من الناتج الفردي في رواندا، وأعلى ٥٥ مرة ممّا هو في أوغندا. ومع

في الأعوام الأولى لتدفق المهاجرين الأفارقة على إسرائيل منحت السلطات الإسرائيلية بضع مئات من حملة الجنسية السودانية والإيرتيرية حماية خاصة لأسباب إنسانية، فأعطتهم إقامة مؤقتة من دون إذن بالعمل، لكنهم ظلوا عرضة للترحيل في كل مرة يجددون فيها أذونات إقامتهم.<sup>٣</sup> سكن الجزء الأكبر من اللاجئين الأفارقة في الضاحية الجنوبية لمدينة تل أبيب، وتوزع الآخرون على أماكن أخرى، بينها مدينة إيلات حيث بلغ عددهم في سنة ٢٠١١ نحو ١٠,٠٠٠ لاجيء أغلبيتهم من السودانيين.<sup>٤</sup>

### سياسة القمع والعزل

بدأ من سنة ٢٠١٢ بدأت الحكومة الإسرائيلية تتشدد في معاملة اللاجئين الأفارقة مثل الحكم بالسجن ٣ أعوام على أي لاجيء دخل بصورة غير شرعية الأراضي الإسرائيلية، أو سجنه لمدة غير محددة زمنياً. وعانى اللاجئون الأفارقة، حتى الذين حصلوا على إقامات مؤقتة، جراء سياسة العزل والقمع والتمييز والتهميش الاجتماعي، نظراً إلى كونهم من المسيحيين أو المسلمين، فضلاً عن كونهم سوداً أيضاً. وكانوا في نظر الإسرائيليين اليهود يمثلون "الآخر" الغريب غير اليهودي، وقد عمد عدد من الحاخاميين إلى إصدار فتاوى تحرّم على اليهود تأجير الشقق للأفارقة، كما أن بعض البلديات رفض تسجيل أولادهم في المدارس، وبدأت تخرج تظاهرات شعبية ضدهم تطالب بعودتهم من حيث أتوا، وهذا كله بتحريض وتعبئة من أحزاب اليمين التي عملت على تضخيم خطر اللاجئين وتأجيج مشاعر الكراهية والعداء

ورواندا لرفض استقبال اللاجئين. ورأى أن نشاطات هذا الصندوق تعرض للخطر أمن إسرائيل ومستقبلها كوطن قومي للشعب اليهودي.<sup>٧</sup>

من ناحية أخرى توترت العلاقة بين الحكومة الإسرائيلية ومحكمة العدل العليا على خلفية قضية ترحيل طالبي اللجوء الأفارقة، ولا سيما بعد رفض المحكمة قرار الترحيل الذي اعتبرته غير قانوني ويتنافى مع القانون الدولي بشأن حماية اللاجئين، كما يتعارض مع القوانين الإسرائيلية. وتحولت المواجهة بين الحكومة ومحكمة العدل إلى حرب حقيقية بعد أن طرحت الحكومة مؤخراً مشروع قانون يطلق عليه اسم "التجاوز" أو "التغلب" الذي هدفه الالتفاف على قرارات محكمة العدل العليا التي ترفض ترحيل طالبي اللجوء الأفارقة أو سجنهم. وبحسب اقتراح القانون الجديد فإن أي قرار رفضته محكمة العدل العليا يطبق إذا حصل على أغلبية ٦١ عضو كنيست. وقد أثار مشروع القانون عاصفة داخل إسرائيل، واعتبره عدد من السياسيين الإسرائيليين ذا أهداف بعيدة المدى تتجاوز مشكلة طالبي اللجوء في إسرائيل. وبحسب ما كتبه عضو الكنيست تسيبي ليفني فإن القانون يهدف أيضاً إلى "شرعنة المواقع الاستيطانية غير القانونية، وضم المناطق الفلسطينية المحتلة".<sup>٨</sup>

وفي المقابل واجهت الخطة التي توصل إليها نتنياهو مع مفوضية اللاجئين معارضة شرسة من أحزاب اليمين بأكملها التي اعتبرت موافقة نتنياهو على الاتفاق بمثابة خضوع ليسار الإسرائيلي وتخل عن قاعدته، الأمر الذي دفع نتنياهو إلى التراجع عنه،

ذلك، فإن رواندا تستقبل لاجئين أكثر بـ ٣ مرات من إسرائيل، بينما تستقبل أوغندا لاجئين أكثر بـ ٢٠ مرة من إسرائيل. وجاء في البيان أن الاتفاقات التي توصلت إليها إسرائيل مع حكومتَي البلدين غير قانونية ومخالفة للقانون الدولي.

وتحدث البيان عن السياسات الحكومية المتشددة في إعطاء حق اللجوء. فخلال أكثر من ١٠ أعوام، بلغت نسبة الإريتريين الذين حصلوا على حق اللجوء في إسرائيل ١,٠٪، كما أن من مجموع ١٥٢٠ طلب لجوء قدم ما بين سنتي ٢٠١٣ و٢٠١٧، لم تُعط الموافقة إلا لـ ١٢ طلباً يعود إلى إريتريين وسودانيين. وعلى سبيل المقارنة، فإنه في سنة ٢٠١٦ وافق الاتحاد الأوروبي على ٩٢٪ من طلبات اللجوء التي قدّمها إريتريون هم في أغلبيتهم من الذين فروا من الخدمة العسكرية الإلزامية في الجيش التي هي أقرب إلى العبودية، بينما ترفض إسرائيل الاعتراف بالفرار من الخدمة العسكرية كسبب لطلب اللجوء. وختم بيان المنظمة: "على السلطات الإسرائيلية أن تدرك أن العالم ينظر باستياء إلى الطريقة المهينة التي تتعامل بها هذه السلطات مع الحياة البشرية، ويدين تنكرها لمسؤولياتها أمام المجتمع الدولي".<sup>٩</sup>

رد نتنياهو على هذه المواقف الدولية بحملة ضد منظمات حقوق الإنسان التي اتهمها بإفشال مخطط الترحيل إلى دولة ثالثة. وتركز هجومه على منظمة تحمل اسم "صندوق إسرائيل الجديد" (The New Israel Fund)، وهي مؤسسة غير حكومية تأسست في سنة ١٩٧٩ للدفاع عن العدالة الاجتماعية والمساواة بين جميع الإسرائيليين، فاتهمها بأنها هي التي ضغطت على حكومة أوغندا

لأوضاعهم، ليقموا مجتمعاً خاصاً بهم على هامش المجتمع الإسرائيلي. في الضاحية الجنوبية لمدينة تل أبيب يوجد اليوم عالم خاص باللاجئين الأفارقة مع مطاعم أفريقية، ومتاجر تباع سلعاً أفريقية، ومحلات بيع للهواتف، ومقاهي إنترنت وسينما، وقاعات احتفالات، ونوادٍ ليلية. لقد بذل اللاجئون الأفارقة جهودهم للاندماج في المجتمع الإسرائيلي، فتعلموا لغته وأطلقوا على أولادهم أسماء يهودية، وشاركوا في الاحتفالات بالأعياد اليهودية، ورفعوا على شرفات منازلهم أعلام إسرائيل، لكن هذا كله لم يشفع لهم، فقد ظلوا في نظر الإسرائيليين اليهود "الآخر" الغريب، الأدنى مرتبة.<sup>١٢</sup>

### ملامح خطة تطهير عرقي

ينطوي أسلوب المعالجات الحكومية لمشكلة اللاجئين الأفارقة على مشروع يميني قديم - جديد هو التطهير العرقي في إسرائيل، والدفاع عن نقاء المجتمع اليهودي من جميع الأعراب، أكانوا طالبين لجوء أفارقة، أم فلسطينيين من عرب ١٩٤٨، وحتى مهاجرين غير يهود من شتى أنحاء العالم. إن خطة نتنها هو لترحيل اللاجئين الأفارقة تخدم أهدافاً سياسية شعبية ضيقة أهمها التملق لقاعدته اليمينية وإظهار نفسه كمدافع عن مصالحها، والمزايدة على أحزاب اليمين القومي، والدخول في صراع مع محكمة العدل العليا، وتشديد الحرب الشعواء التي يخوضها ضد المنظمات اليسارية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان ووسائل الإعلام الإسرائيلي. في إطار هذه المواجهة المفتوحة، شكّل

والمسارعة إلى الاجتماع بهيئات محلية تمثل سكان منطقة جنوبي تل أبيب الذين اشتكوا أمامه من تحول أحيائهم إلى أحزمة فقر يعيش فيها "المتسللون" الأفارقة، وطالبوه بمحاربة الذين يقفون في وجه خطة الترحيل، وعلى رأسهم محكمة العدل العليا التي تضع العراقيل، والمنظمات اليسارية التي تدعم اللاجئين، ووسائل الإعلام.<sup>٩</sup> وبين المناورات التي قامت بها الحكومة لإقناع أحزاب اليسار والوسط بخطة ترحيل اللاجئين الأفارقة، تقديم وعود باستبدال العمال الأفارقة بالعمال الفلسطينيين، ومنح ١٢,٠٠٠ فلسطيني أدونات عمل في إسرائيل.<sup>١٠</sup>

نتيجة الخطط الحكومية الخطأ والتوجهات العنصرية في المجتمع الإسرائيلي حيال قضية طالبي اللجوء الأفارقة من جهة، والمواقف المعارضة لها من جهة ثانية، بقيت هذه القضية حتى كتابة هذه السطور من دون حل. وقد أعلنت الحكومة مؤخراً أنها بصدد إعادة درس الاتفاق الذي رفضته مع مفوضية اللاجئين، وأنها ترغب في إدخال تعديلات عليه تقضي بتقليص عدد اللاجئين الذين ستستقبلهم إسرائيل، وزيادة عدد الذين سيغادرونها مع تقصير المدة الزمنية لتطبيق عملية الترحيل الطوعي.<sup>١١</sup>

### مجتمع الضلال

في هذه الأثناء يعيش منذ أعوام طالبو اللجوء من الأفارقة حياة من القلق وعدم الاستقرار في ظل سيف الترحيل المسلط فوق رؤوسهم داخل مجتمع يندبهم ويرفض وجودهم. لكن على الرغم من ذلك، فإن اللاجئين استغلوا تلك المعالجات الحكومية

٢٠٠٩، مع أن من المفترض ألا يستغرق دراسة طلب اللجوء أكثر من شهرين. وتوقف التقرير بصورة خاصة أمام قضية طالبي اللجوء من دارفور، مشيراً إلى أنه ما بين سنتي ٢٠٠٩ و٢٠١٧ جرى تقديم نحو ٢٥٠٠ طلب لجوء من لاجئي دارفور، وطوال هذه الأعوام لم تتم الموافقة سوى على ٦ طلبات، على الرغم من اعتراف الحكومة بهم كلاجئين.<sup>١٣</sup>

باختصار يمكن القول إن المعركة التي يخوضها اليمين الحاكم في إسرائيل لترحيل طالبي اللجوء الأفارقة ليست سوى وجه من أوجه المعركة الكبرى التي يخوضها هذا اليمين لتحويل إسرائيل إلى دولة قومية، "نقية عرقياً" لا مكان فيها لغير اليهود. ■

التقرير الأخير الصادر عن مراقب الدولة أكبر إدانة لسياسة حكومة نتنياهو إزاء طالبي اللجوء الأفارقة، فقد حملها المسؤولية عن تدهور حياة اللاجئين الأفارقة، وكذلك عن تدهور ظروف حياة الإسرائيليين الذين يعيشون بالقرب منهم. ومما جاء في التقرير: "تنتهج الحكومة سياسة سلبية إزاء طالبي اللجوء، وهي لم تتبن أي خطة لتحسين ظروف حياتهم. وقد أدى هذا الإهمال إلى إلحاق الضرر ليس فقط بظروف حياة اللاجئين الأفارقة، بل أيضاً بظروف حياة السكان المحليين الذين يعيشون بالقرب منهم". وأشار التقرير إلى أنه حتى نهاية سنة ٢٠١٧ لم تكن السلطات قد أنجزت بعد درس ٢٩,٧٨٣ ملفاً قدمها طالبو اللجوء منذ سنة

## المصادر

- ١ *Jeune Afrique*, 22/4/2018.
- ٢ Lisa Anteby-Yemini, "Les demandeurs d'asile subsahariens en Israel", *Hommes et Migrations*, dossier 1304, 2013.
- ٣ Ibid.
- ٤ Delphine Matthieussent, "Israël: Terre promis de Soudanais", "Liberation", 2/5/2011.
- ٥ انظر تقرير "أمнести"، في الرابط الإلكتروني التالي:  
<https://www.amnesty.org/en/latest/news/2018/03/israel-deportation-of-african-asylum-seekers-is-a-cruel-and-misguided-abandonment-of-responsibility/>
- ٦ Ibid.
- ٧ "يسرائيل هيوم"، ٢٠١٨/٤/٤.
- ٨ "هآرتس"، ٢٠١٨/٤/٣٠.
- ٩ أساف جبور، "عاصفة المتسللين: رئيس الحكومة لا يبحث عن حل"، "مكور ريشون"، ٢٠١٨/٤/٩.
- ١٠ Arianna Poletti et Stefano Lorusso Salvator, *Jeune Afrique*, 22/3/2018.
- ١١ "هآرتس"، ٢٠١٨/٥/٢.
- ١٢ Lisa Anteby-Yemini, op.cit.
- ١٣ "هآرتس"، ٢٠١٨/٥/٨.